

ما الذي يحدث في فتح.. وما الذي يحدث لها؟

ماجد كيبالي
كاتب وسياسي
فلسطيني



ذلك أن الحركات والظواهر السياسية والاجتماعية تتغير وتتأثر بالزمن وبمدخل عوامل جديدة مغايرة عن التي شهدت تأسيسها، لكن الأمر بالنسبة إلى فتح لم يكن يقتصر على ذلك فقط. وفي الحقيقة فإن التغييرات التي حصلت في فتح لم تكن كلها استجابة لسباقات التطور الطبيعي، ولم تأت في سياق التكيف الإضطراري مع التحولات الحاصلة فيها أو المحيطة بها، وإنما هي تغييرات من طبيعة كوصية أو تراجعية، وهي تطورات لم تحصل بضغط العوامل الخارجية/ الموضوعية فقط، وإنما حصلت أيضاً بفعل قوة دفع ذاتية ناجمة عن ثقافة معينة وبني وعلاقات قامت عليها أو انزاحت إليها هذه الحركة.

في كل الأحوال فإن حركة فتح باتت تقف اليوم إزاء مسارين، إما النهوض أو الأقول، والخيار بين هذين المسارين يتوقف على ما تفعله أو ما لا تفعله قيادة هذه الحركة التي احتفت في مطلع هذا العام بمرور 56 عاماً على انطلاقها.

ولعله كان بالإمكان استثمار هذه المناسبة لإطلاق ورشات نقاش بين قيادات هذه الحركة وكوادرها وجمهورها لإجراء مراجعة نقدية للتجارب السابقة. هكذا كان حربياً بقيادة فتح طرحت الأسئلة المناسبة

بخصوص أين كنا وأين أصبحنا؟ ولماذا لم تنجح حركة التحرر الفلسطينية في المهام التي أخذتها على عاتقها طوال أكثر من نصف قرن ولم تستطع حتى الحفاظ على الإنجازات التي حققتها في مرحلة ما رغم أن الفلسطينيين لم يقصروا في بذل التضحيات واجتراح البطولات في ظروف صعبة ومعقدة؛ المشكلة أن فتح وغيرها من الفصائل لم تطرح مثل هذه الأسئلة على نفسها ولا في أي مرحلة، لأن المراجعة النقدية تؤدي إلى تحديد المسؤوليات، كما تفترض بداهة حالة سياسية تتأسس على الديمقراطية والتداول والتمثيل وهو ما تفقده الحركات الفلسطينية التي تشكلت طبقته القيادية منذ نصف قرن تقريباً، والتي ما زال فيها قياديون على رأس فصائلهم طوال هذه المدة!

الافتتحت تلك الحركة خسرت كثيراً في عهد أبو مازن (رئيس المنظمة والسلطة وفتح)، ففي عهده خسرت مكانتها القيادية مع صعود حركة حماس، وخسرت أكثريتها في المجلس التشريعي في انتخابات 2006، وفي عهده انقسم الكيان الفلسطيني بعد خسارتها قطاع غزة، وما هي فتح في الانتخابات الحالية كأنها تحولت إلى أطراف متعددة، وفي عهده تراجع مكانة القضية الفلسطينية عربياً ودولياً، بيد أن كل ذلك لم يخضع إلى أي فحص أو مراجعة.

باختصار فإن فتح اليوم على مفترق طرق، والأمر منوط بمنتهسبي فتح وكوادرها وجمهورها، إذ ما زال ثمة مشروعية فلسطينية لحركة سياسية كالتى مثلتها فتح في بداياتها بعد الاستفادة من عبر ودروس التجربة الماضية، أي أن الفلسطينيين هم أحوج ما يكونون إلى حركة وطنية كهذه، حركة تحمل وتمثل حقاً مشروعهم التحرري الديمقراطي الذي يتأسس على الحقيقة والعدالة والكرامة والمساواة للجميع باعتباره المشروع النقض لإسرائيل الاستعمارية والعنصرية والدينية. الفلسطينيون بحاجة إلى تجديد حركتهم الوطنية، وهذا يشمل فتح سواء بالطريقة السهلة أو بالطريقة الصعبة.

ما الذي يحدث في فتح، أو لها، ولماذا؟ وكيف حصل ذلك؟ ومن المسؤول؟ هكذا ثمة أسئلة كثيرة يمكن أن تطرح على خلفية ما يجري اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن مناخات التحضير لانتخابات المجلس التشريعي (الثالث)، بخاصة مع نزول عدة قوائم محسوبة على تلك الحركة، سواء تمثلت بالقيادة الرسمية أو بأطراف مناوئة لها، أو خارجة عنها، لاسيما قائمتي الحرية (البرغوثي - القدوة) والإصلاح (دحلان).

مفهوم أن فتح تعتبر المبادرة لإطلاق الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وهي التي تحملت مسؤولية قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وتحكمت بخياراته ومسارته، أي إن مسؤوليتها في القيادة وتالياً في تحقيق النجاحات تنطبق أيضاً على مسؤوليتها قيادة عن الإخفاقات، من الأردن إلى لبنان، وفي الكفاح المسلح وفي مشروع التسوية، في الانتفاضة والمفاوضة، في بناء المنظمة أو بناء السلطة.

فتح التي احتفت بمرور 56 عاماً على انطلاقها تقف إزاء مسارين إما النهوض أو الأقول

والخيار بين هذين المسارين يتوقف على ما تفعله أو ما لا تفعله قيادة هذه الحركة

مثلاً، فهذه الحركة هي التي أطلقت الكفاح المسلح، وهي التي أنهته لصالح خيار المفاوضة والتسوية بتوقيعها اتفاق أوسلو (1993) والتناقص الجزئي والمحلف. وهذه الحركة التي عززت مكانة منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد والكيان المعنوي للفلسطينيين، هي التي همتها وبغيرتها لصالح السلطة.

ونخلص من ذلك إلى حقيقة مفادها أن الحركات والأحزاب الرأسمالية تتغير أيضاً، وحتى أنها تتغير من دون وعي أصحابها، وربما برغم إرادتهم، فهي تتغير بدفع من الظروف والضغط الموضوعية، وبحكم قلة المسؤوليات السلطوية التي تدخلها، وأيضاً بسبب تولد مصالح وعلاقات جديدة تنبثق عنها رؤى أفكار سياسية أو سلطوية جديدة أيضاً.

بلعباً هذا الكلام يفترض ضرورة التمييز بين العوامل الموضوعية/ الخارجية من جهة، والعوامل الذاتية/ الداخلية من الجهة الأخرى، من بين العوامل التي تسببت في أزمة فتح وإخفاق خياراتها وتراجع دورها ومكانتها، إذ أن الحديث هنا يتعلق بدور العوامل الذاتية.

ربما يرى البعض أن ما حصل هو أمر طبيعي، إذ لا يمكن توقع أن تبقى حركة سياسية هي ذاتها، لاسيما حركة فتح لكل هذا القدر من العمر (56 عاماً) وعانت من الكثير من المصاعب والتعقيدات والتحديات، على طبيعتها، أو أن تنأى بنفسها عن التناثر بالتحولات الجارية في مجتمعها وفي محيطها وفي تجربتها.



الانتخابات في فلسطين بعد نشر القوائم

الذي زاد حركة فتح تشظياً، وستكون لعمليات الإقصاء الأخيرة وهجاء السلبية في التصويت أو الاستنكاف عن التصويت، حسب ما أعلنت مجموعات فتحاوية في شمالي الضفة ومناطق أخرى. ويبدل أن يكون إقصاء الدكتور ناصر القدوة رادعاً لغيره حسب ما أرادت "المقاطعة"، انضم مروان البرغوثي إلى قائمة القدوة، وبدل أن يحقق رئيس السلطة هدفه من إقصاء النائب محمد دحلان، أصبح دحلان أقوى وله تياره القوي في الشارع، بل إن الأهم من الحضور القوي لهذا التيار أن شعاراته ومطالبه وتوصيفه للمرحلة أصبحت، بالتحليل الموضوعي للمرحلة، هي نفسها شعارات ومطالب التي توصيفات آخرين لهم أوزانهم في المجتمع وفي حركة فتح.

معنى ذلك أن هذه الانتخابات التي فرضت على "المقاطعة" انتقلت من وضعية الإلزام الذي يفرض شروطه ويستوجب بعض الضرورات التجميلية لسلوك رأس النظام وممارساته إلى وضعية المازق بجريرة العناد والصمم

في هذا الخضم الفلسطيني المسكون بالقلق والتشتت لا يزال الفلسطينيون يبحثون عن الطمأنينة التي توفرها عملية انتخابية ديمقراطية سلسلة تفرز نتائجها واقعاً جديداً لا يتاح لأي طرف الانقلاب عليه، أو فرض أمر واقع آخر يعيد إنتاج كل المساوئ التي عانى منها الشعب الفلسطيني خلال السنوات العشر الماضية.

ما لم يحدث المنتظر والمتوقع وهو الانقلاب على العملية الانتخابية، فإن "المقاطعة" برديفها الأمني ستظل تمارس دورها بكل ما عندها، ظاهراً براه الناس في حياتها ويستطيعون توصيفه، وباطناً يدركونه من خلال تحليل تجاربهم، طبقات في الوعي وفي النفوس بعضها فوق بعض.

بعد أيام ستبدأ مرحلة الطعون، وهذه الطعون في العادة تكون قانونية وليست سياسية، والقانون عندما لا يكون مشفوعاً بصفته طبعياً ومستقلاً، مثلما جرى تعريفه علمياً، يتحول إلى مكائد مفنضحة.

أما بعد مرحلة الطعون، فإننا سندخل مرحلة اختبار صدقية ما أطلقت عليه الفصائل "ميثاق الشرف". فقبل البدء جرى الإخلال بهذا الميثاق، فما الذي يمكن أن نتوقعه ما لم يحدث المتوقع والمنتظر وهو الانقلاب على العملية الانتخابية بعد اجتياز مرحلة الطعون وإجراء الانتخابات وظهور النتائج؟ إنه طريق طويل في زمن قصير!

في حال إجرائها. وكان فصل "الجبة الشعبية" قد أعلن قائمته الخاصة باسم "نبض الشعب" ويتصدرها الأسير أحمد سعدات الأمين العام للجهة، وتضم القائمة أربعين اسماً منها 17 امرأة وخمسة معتقلين. وأظهرت القوائم أن اليسار الفلسطيني فشل في تشكيل قائمة موحدة لفصائله وأحزابيه.

ولم تحدث الإرتجاجات الاحتجاجية الحادة على المستويين التنظيمي والمناطقي إلا بخصوص قائمة رئيس السلطة محمود عباس التي أثار نشرها ردود أفعال غاضبة من كوادر الحركة وتخللتها حوادث إطلاق نار وانسحابات وتجديد النشاط، وكان سبب ذلك هو إهمال نتائج عملية الاستمراج التي حدثت على مستوى القواعد، والاستثناءات التي منحت لمسؤولين من الأطر التنفيذية جرى التشكيك في تليبيتهم شروط الترشيح سواء بالاستقتالات الفعلية أو بالجدارة في ضوء التجارب الماضية.

أقل ما يمكن توقعه بعد هذا الصخب أن نتائج العملية الانتخابية بالنسبة إلى فتح ستكون متواضعة، وهذا هو الذي جعل قيادات الحركة الراهنة تجدد الحديث عن تشكيل حكومة مع حماس لأن الأمر الأهم بالنسبة إليها هو استمرار وجود الحركة في السلطة، ولو من خلال حكومة ائتلافية مع حماس، على أن تكون ائتلافية لمن يمتلك عناصر أكثر على مستوى الاعتراف الدولي والإمكانات والمساحة الجغرافية.

على الرغم من ذلك كله فإن أحداثاً أكثر صخباً ستقع خلال الأيام القليلة المقبلة ما يجعل طريق الفلسطينيين إلى الانتخابات طويلاً في الزمن القصير. فبعد أسبوع أو أكثر قليلاً يتوقع أن يندلع السجال بين "المقاطعة" وسائر القوى على الساحة بعد أن اندلع سريعاً وبخشونة داخل فتح نفسها، مع اعتقاد من رئاسة السلطة بان الأمر سيمر سريعاً وتزول آثاره.

فالسجال الآتي سيكون مع القوى الأخرى حول السياسات التالية للعملية الانتخابية المقترضة، وفي الحقيقة إن الرئاسة الفلسطينية بما تمسك به من الصلاحيات المالية والأمنية لم تعد طرفاً كاسحاً. فقد أفلتت من أيديها الكثير من الأمور. وقد تأكد ذلك سواء بالعوار الذي اكتنف عملية إعداد القائمة، أو من خلال مواقف الخارجين احتجاجاً إلى قوائم أخرى، أو بما رآه الذين تعرضوا للإقصاء فرصتهم للساحة لأن يسجلوا حقيقة حضورهم الوزان في الشارع، في الواقع جاءت نتائج ظهور

في حال إجرائها. وكان فصل "الجبة الشعبية" قد أعلن قائمته الخاصة باسم "نبض الشعب" ويتصدرها الأسير أحمد سعدات الأمين العام للجهة، وتضم القائمة أربعين اسماً منها 17 امرأة وخمسة معتقلين. وأظهرت القوائم أن اليسار الفلسطيني فشل في تشكيل قائمة موحدة لفصائله وأحزابيه.

ولم تحدث الإرتجاجات الاحتجاجية الحادة على المستويين التنظيمي والمناطقي إلا بخصوص قائمة رئيس السلطة محمود عباس التي أثار نشرها ردود أفعال غاضبة من كوادر الحركة وتخللتها حوادث إطلاق نار وانسحابات وتجديد النشاط، وكان سبب ذلك هو إهمال نتائج عملية الاستمراج التي حدثت على مستوى القواعد، والاستثناءات التي منحت لمسؤولين من الأطر التنفيذية جرى التشكيك في تليبيتهم شروط الترشيح سواء بالاستقتالات الفعلية أو بالجدارة في ضوء التجارب الماضية.

أقل ما يمكن توقعه بعد هذا الصخب أن نتائج العملية الانتخابية بالنسبة إلى فتح ستكون متواضعة، وهذا هو الذي جعل قيادات الحركة الراهنة تجدد الحديث عن تشكيل حكومة مع حماس لأن الأمر الأهم بالنسبة إليها هو استمرار وجود الحركة في السلطة، ولو من خلال حكومة ائتلافية مع حماس، على أن تكون ائتلافية لمن يمتلك عناصر أكثر على مستوى الاعتراف الدولي والإمكانات والمساحة الجغرافية.

على الرغم من ذلك كله فإن أحداثاً أكثر صخباً ستقع خلال الأيام القليلة المقبلة ما يجعل طريق الفلسطينيين إلى الانتخابات طويلاً في الزمن القصير. فبعد أسبوع أو أكثر قليلاً يتوقع أن يندلع السجال بين "المقاطعة" وسائر القوى على الساحة بعد أن اندلع سريعاً وبخشونة داخل فتح نفسها، مع اعتقاد من رئاسة السلطة بان الأمر سيمر سريعاً وتزول آثاره.

فالسجال الآتي سيكون مع القوى الأخرى حول السياسات التالية للعملية الانتخابية المقترضة، وفي الحقيقة إن الرئاسة الفلسطينية بما تمسك به من الصلاحيات المالية والأمنية لم تعد طرفاً كاسحاً. فقد أفلتت من أيديها الكثير من الأمور. وقد تأكد ذلك سواء بالعوار الذي اكتنف عملية إعداد القائمة، أو من خلال مواقف الخارجين احتجاجاً إلى قوائم أخرى، أو بما رآه الذين تعرضوا للإقصاء فرصتهم للساحة لأن يسجلوا حقيقة حضورهم الوزان في الشارع، في الواقع جاءت نتائج ظهور

عدي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني



من بين أهم انعكاسات نشر قوائم المرشحين لخوض الانتخابات في الضفة وغزة هو التحسب الذي علت وتيرته لدى السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس وإضعاف ثقته بان الهدف الذي وضعه لنفسه، وملخصه الاستمرار في الحكم، يمكن أن يتحقق.

كان لهذا التحسب ما يبرره على اعتبار أن القوائم الثلاث المنافسة التي يامل الرجل في حصولها على عدد أقل من المقاعد هي قوائم حماس والتيار الإصلاحي الفتحاوي والتجمع الوطني الديمقراطي الذي يراسه ناصر القدوة، لاسيما بعد دخول جماعة مروان البرغوثي في هذه القائمة الأخيرة.

ولعل السبب الجوهرى لهذا التحسب المشوب بالقلق العميق هو أن كلا من قائمتي حماس والتيار الإصلاحي تمثلان كتلة صلبة منظمة ومنضبطة ولها خطتها المحكمة في التواصل مع الناخبين.

حماس تنظم يقوم على السمع والطاعة، وله منتسبه ومؤيدوه الذين نشأت بينهم وبين هذه الحركة علاقات تساند تحللها العمل النشط لمنظومة مساعدات اجتماعية، كذلك فإن منتسبي تيار الإصلاح الديمقراطي باتوا يمثلون كتلة صلبة لها جمهورها الذي يتشكل ممن تعرضوا للإقصاء، مع خليط من الغاضبين من ممارسات السلطة، والمتفاعلين إيجابياً مع المساعدات الاجتماعية التي دابت دولة الإمارات العربية المتحدة على تقديمها قبل وقت طويل من الحديث عن انتخابات فلسطينية.

اعتمد تيار الإصلاح الديمقراطي صيغة استثنائية في تشكيل قائمته لتعزيز خطة اجتذاب الأصوات في محافظات الضفة والقدس التي منع فيها نشاط التيار ولو حقت فيها كوارده آمناً، إذ دقق التيار وتأنى في اختيار مرشحيه في هذه المحافظات، وانتقى العناصر التي تتمتع بالسريرة الحسنة والاحترام. وبحكم أهمية ترتيب الأسماء في القائمة تعمد تيار الإصلاح تكثيف حضور مرشحي الضفة والقدس ضمن الأسماء المقدمة حتى بلغ عدد أسماء مرشحي التيار من هذه المحافظات ضمن الثلاثين اسماً الأولى، نحو النصف، منها عشرة ضمن العشرين الأوائل المفترض حصولهم على مقاعد.

وقد استبعد التيار فكرة التحالف مع فصائل صغرى وإن استوعب عناصر كانت تنتمي إلى فصائل أخرى وباتت خارجها. وليس صحيحاً ما نشر أو قيل عن دخول فصل "الجبهة الشعبية" إلى هذه القائمة، وإن كانت حوارات التيار المسكوت عنها مع العديد من الفصائل قد ظلت مفتوحة، وتتركز مقارباتها على إمكانية التعاون بعد الانتخابات

